ـــب لضرب الاقتصاد الوطني

التي تعصف بالبلاد بسبب الاعتصامات خاصة في الوقت الحالي من شأنها إحداث تأثيرات سلبية كبيرة على حركة قطاع البناء والتشييد، الذي أدى حالياً الى فقدان مئات الآلاف لوظائفهم بعد تراجع الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين من الداخل والخارج عن اقامة مشروعات سكنية وعقارية وباتوا في حالة توجس وخيفة وهم يترقبون ماستؤول اليه أوضاع البلاد نتيجة مايعتمل فيها من تداعيات سياسية أوجدت تلك الفوضى في أهم وأكبر المدن اليمنية.

مناخ طارد

تلك الاعتصامات التي تشكلت في عدد من مدن البلاد لم يتوقف تأثيراتها السلبية وتداعياتها على صعيد دون غيره بل شملت كل الجوانب كما أسلفنا، وامتدت بالضرورة سلباً على مناخ الاستثمار وتدوير الأموال الاجنبية في البلاد ولم توقف عجلة دورانها وحسب بل كانت سبباً ايضاً في طرد الأموال المحلية والمستثمر الوطني.

وفي خضم هذه الحالة أعلنت العشرات من الشركات والبيوتات التجارية ورجال الأعمال والمال العرب والاجانب مغادرتهم اليمن بدعوى ان المناخ لم يعد ملائماً لهم للعمل بسبب هذه الأوضاع.

وعلى سبيل المثال أعلنت دوائر اقتصادية وطنية وتصريحات صحافية لعديد من مسئولين عن تأجيل تشييد خمسة مشاريع لمستثمرين قطريين وسعوديين وعمانيين وصينيين واوروبيين في مجالات الحديد والصلب والاسمنت والسكر وبكلفة اجمالية أولية تفوق المليار دولار.

وكشفت مصادر اقتصادية ان اجمالي خسائر الاستثمار الخليجي في اليمن نتيجة الاعتصامات الاخيرة زادت عن المليار دولار.

وفي ذات الاتجاه وعلى سبيل المثال فقد أعلنت مصادر يمنية وقطرية متطابقة ان مشروعاً كبيراً قد توقف العمل فيه بسبب الفوضى التي تمارسها أحزاب المشترك.. وافادت تلك المصادر ان المشروع المتعطل تبلغ كلفته الاجمالية نحو ٦٠٠ مليون دولار -(٣,١) مليار ريال - وذلك بعد ان نجح في إتمام نصف الطريق نحو الانجاز.

الخمسة نجوم في صنعاء وعدن والمكلا وتعز من تراجع كبير في استقبال السياح سواء من خارج اليمن او داخلها فإن خبراء يمنيين في هذا المجال يؤكدون ان قطاع السياحة والفنادق تأثر بشكل كبير بسبب الاوضاع السياسية المتردية منذ مطلع العام ٢٠١٠م وارتفعت أكثر مع عملية الاعتصامات والمظاهرات والحرب على القاعدة واضطرابات بعض مدن ومديريات الجنوب على وجه الخصوص.

ركود في البناء

قطاع البناء والانشاء والاعمار والذي لايقل بدوره أهمية عن القطاعات الاخرى نال حظه من التداعيات السلبية نتيجة الاحداث السياسية الاخيرة خاصة عملية الاعتصامات التي تشهدها بعض المدن الكبرى في البلاد، وندرك تماماً الخسائر الفادحة والكبيرة التي لحقت بقطاع البناء إذا ما أدركنا اولاً ان حجم العمالة في قطاع البناء والانشاءات في بلادنا يقدر بحسب احصاءات رسمية ومحايدة بأكثر من مليون عامل، فأصبح قطاعهم المهني هذا شبه متوقف ويعاني حالة ركود غير مسبوقة جراء تطورات الاحداث الجارية حالياً.

ويرى خبراء اقتصاديون أن استمرار الأزمة

تجار حي الجامعة يطالبون بوضع حد للفوضى

< طالب العشرات من أصحاب المحلات التجارية بجولة الجامعة الجديدة وشارع الدائري بصنعاء النائب العام بالتوجيه للأجهزة المختصة ومخاطبة المعتصمين أمام محلاتهم التجارية بسرعة رفع اعتصامهم غير القانوني من أمام محلاتهم بسبب تضررهم وتكبدهم خسائر فادحة بسبب الأعمال الغوغائية التي تقودها أحزاب اللقاء المشترك وتدفع الشباب للقيام بأعمال تسيئ للعمل الديمقراطي وحرية التعبير.

وأكد أكثر من ٤٥ تاجراً وصاحب محل في تلك المنطقة في شكوى أنهم تكبدوا خسائر مالية وتجارية ومعنوية بعشرات الملايين بسبب قيام المعتصمين بإرغامهم على إغلاق محلاتهم التجارية تحت تهديد السلاح وتعرضهم لاعتداءات مختلفة جراء الشجارات التي تحدث بين المعتصمين أنفسهم.. مؤكدين أيضاً أن محلاتهم وتجارتهم وممتلكاتهم معرضة لخطر السرقة والاعتداء من قبل أولئك المعتصمين خاصة أثناء الليل وذلك لوجود بلاطجة ومجرمين تسللوا بين المعتصمين.

تراجع إيرادات أمانة العاصمة 70٪ بسبب قطع الشوارع

< أكد مدير عام الموارد المالية بأمانة العاصمة علي الزبيري أن الأحداث التي تشهدها بلادنا حالياً وخاصة مظاهر الاعتصامات والاحتجاجات تسببت في اعاقة عملية التنمية بشكل كبير ومباشر.

وأوضح الزبيري أن ايرادات المكاتب الخدمية في أمانة العاصمة تراجعت بشكل كبير وبنسبة وصلت الى ٧٠٪ خلال الشهرين الماضيين بسبب الأحداث الأخيرة، نظراً لتخلف المكلفين عن دفع الرسوم المقررة قانوناً سواء الضرائب أو غيرها.. مؤكداً في تصريح لموقع «٢٦ سبتمبر نت» أن عملية التنمية في العاصمة قائمة أساساً على الايرادات التي تحصلها الدولة.

الاستثمارات الخليجية توقف مشاريع بمليارات الدولارات

ألقت الأزمة السياسية والاعتصامات السلمية التي تشهدها عدد من مدن البلاد بظلالها السلبية على كافة مناحي الحياة الاقتصادية ومنها توقف عمليات الاستثمار الاجنبي والعربي في بلادنا.

ووفقاً للهيئة العامة للاستثمار فإن هناك تراجعاً في تدفق الاستثمارات الخليجية من حيث العدد والتكلفة، حيث وصل العام الماضي الى (١٢) مشروعاً وبكلفة (١٩) مليار ريال نحو (٨٩) مليون دولار، مقارنة بـ١٤ مشروعاً بكلفة (١١٣,٥٧٢) مليار ريال نحو (٥٥٤) مليون دولار، وبتراجع مشروعين.. وتتوزع بين ثمانية مشاريع سعودية (٢,٢) مليار ريال، ومشروعين كويتيين (١٦,٥) مليار ريال اكبرها مشروع عقاري ليمنيين وكوريتيين واماراتيين، ومشروع اماراتي قطري عبارة عن مزرعة بـ«٢٠٠ مليون ريال»، ومشروع إماراتي بـ«٤١ مليون ريال».. بينما توقفت كافة المشاريع البحرينية والعمانية المخطط لها او تلك التي هي قيد الانجاز.

«الديار» القطرية توقف تنفيذ مشروع عقاري بكلفة 600 مليون دولار

اجبرت حالة عدم الاستقرار والاضطرابات السياسية والاعتصامات في صنعاء وعدد من مدن البلاد، شركة الديار القطرية على توقيف الاعمال الانشائية لتنفيذ المشروع الاستثماري العقاري «تلال الريان» في العاصمة صنعاء والبالغة كلفته ٦٠٠مليون دولار، والذي يعد الأكبر من نوعه، ويأتي توقيف المشروع بعد انجاز نحو «٥٠٪» منه وذلك بسبب الازمة السياسية وتنامي الاعتصامات السلمية في صنعاء وعدد من مدن البلاد الأمر الذي سبب حالة من الخوف والفزع لدى العاملين الاجانب والعرب في المشروع إزاء هذا الوضع غير المستقر، ما دفع الشركة اليمنية-القطرية للاستثمار العقاري التي تتولى تنفيذ المشروع الى تأجيل استكمال التنفيذ حتى تعود الأمور الى طبيعتها كما يقول مسئولو الشركة.

وكانت الشركة التي تأسست في العام ٢٠٠٨م وبدأت الأعمال التنفيذية المرحلة الاولى للمشروع اواخر العام ٢٠٠٩م، والتي دشنها رئيس الوزراء إنابة عن رئيس الجمهورية- تمتلك المشروع الأكبر من نوعه في الجمهورية اليمنية.. وتمتلك شركة الديار القطرية (٨٠٪) من اجمالي المشروع، فيما تشارك «شبام» الحكومية اليمنية بـ٢٠٪ فقط من رأسمال المشروع.. وتشمل المرحلة الاولى من المشروع التي كان من المفترض انجازها نهاية العام الجاري تشييد (١٧٢) فيلا فاخرة وبرجاً سكنياً اضافة الى أعمال البنية التحتية الاساسية.

ويقام مشروع «تلال الريان» على مساحة (٤٤٠) الف متر من الاراضي المرتفعة المطلة على صنعاء في منطقة «فج عطان» غرب العاصمة.

لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان ..

إتلاف المجمع الحكومي ونهب محتويات الاتصالات بشبوه

في ظل الفوضى العارمة بسبب المسيرات والاعتصامات، تعرض سنترال وشبكة الاتصالات بمديريات نصاب وخورة ومرخة بمحافظة شبوة لعمليات نهب، كما تعرض المجمع الحكومي بنصاب لعملية اتلاف من قبل «الاخوان المسلمين».

وقالت مصادر محلية في تصريحات صحافية ان اعمال التخريب التي طالت السنترال وسرقة الكابلات النحاسية التابعة للشركة الفرعية والرئيسية بدأت منذ اسابيع خلت واستمرت أعمال التخريب لكابلات الاتصالات وبشكل يومي رغم الجهود المبذولة من اجهزة الدولة لتأمين واعادة الخدمة .

وتعرض المجمع الحكومي بمحافظة شبوة الذي اسس في العام ٢٠٠٧م بمديرية نصاب للعبث بمحتوياته وسرقة موجوداته.. ويطالب ابناء نصاب بضرورة تشكيل لجان شعبية لحماية المرافق والمصالح الحكومية في المديرية وفي محافظة شبوة على وجه العموم.

شركات صرافة تستغل الوضع وتتلاعب بأسعار الريال

كان من الضروري أن تتأثر اسعار صرف الريال اليمني مقابل العملات الاخرى خاصة الدولار والريال السعودي في ظل الظروف الراهنة من احتقان سياسي واعتصامات في صنعاء وعدد من مدن وعواصم المحافظات.. حيث اتاحت هذه الظروف والأوضاع الفرصة لبعض القائمين على شركات ومكاتب الصرافة للتلاعب بأسعار الريال اليمني أمام العملات الاخرى وعدم التزامهم بالمضاربة بسعر الصرف المحدد.. الأمر الذي تتسبب في ارتفاع قيمة الدولار أمام الريال اليمني من ٢١٣ الى ٢٣٠ ريالاً، والسعودي الى «٧٠,٦٠» ريالاً في الفترة الماضية من ٥٥ ريالاً قبلها.

وفي اجراء احترازي وجه البنك المركزي اليمني مؤخراً البنوك التجارية والاسلامية بإقفال حسابات جميع الصرافين لديها وعدم فتح أي حسابات جديدة لهم، وعدم قبول الايداعات النقدية بالريال السعودي من قبل عملاء البنوك التجارية منعاً لاستخدام الريال السعودي في عمليات المضاربة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي.

وقال مسئول في البنك المركزي في تصريحات صحافية ان هذا القرار جاء بعد ان اعلن عن تجميد حسابات عشر شركات صرافة نتيجة تلاعبها بأسعار العملة الوطنية أمام الدولار والريال السعودي..

مؤكداً انه قد تم اغلاق تلك المحال كاملة وتوقيف ممارستها في حال لم تلتزم بقرار البنك المركزي.

الجدير بالذكر ان الاستقرار السياسي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨م ساعد على تزايد عدد شركات الصرافة والمنشآت العاملة في مجال الصرافة في البلاد من ٢١٠ إلى ٥٢٨ شركة ومنشأة ومكتباً.

وألزم البنك المركزي اليمني شركات الصرافة العاملة في البلاد بتقديم بياناتها وعملياتها المصرفية، ورفع رأسمالها الى ٢٠ مليون ريال- ٩٤ الف دولار امريكي.